الزواج في الإسلام بوصفه شراكة بين طرفين متساويين

musawah
نحو تحقيق المساواة في الأسرة

ورقة سياسات
٠٧

يحدد القرآن في الآيات المتعلقة بالزواج والعلاقات بين الناس عدة قيم: المعروف (وهو الخير المتعارف عليه بين الناس)، والمودة والرحمة (وهما الحب والتعاطف)، والسكينة (وهي الهدوء والصفاء) والتشاور والتراضي (وهما أخذ الرأي وقبول الأمر من الطرفين)، والقسط (وهو العدالة)، والإحسان (وهو الرفق)، والكرامة.

ولكننا للأسف لا نجد أن هذه القيم تحدد الزواج والعلاقات الأسرية في كثير من القوانين والممارسات الإسلامية اليوم، إذ نجد على النقيض أن الزوج في هذه المجتمعات يكون قائمًا على رأس البيت، حيث يتمتع بسلطة مطلقة على الزوجة. وعلى الرغم من أن هذا النسق الأبوي مألوف في كل الثقافات والأديان، فإننا نجد السياقات الإسلامية تدعمه بالتوسل بالقرآن، وهو ما ينعكس في المفهوم التشريعي المسمى ب «القوامة»، وهو عبارة عن مجموعة من الحقوق والواجبات المحددة والثابتة داخل إطار الزواج والتي تجعل الزوج منوطًا بتقديم الحماية والإنفاق بينما الزوجة عليها واجب الطاعة مقابل ذلك.

نجد أن مفهوم «القوامة»، والذي يصاغ غالبًا على أنه سلطة الرجال على النساء، معروفًا ومقبولًا على مدى واسع في المجتمعات الإسلامية، حيث يشكل أساس بنية الزواج في القوانين، كما يستخدم في تسويغ البنود التي تختص الرجال بحقوق ومميزات لا تتمتع بها النساء في قوانين الأسرة في الإسلام.

وعلى عكس الاعتقادات الشائعة، فإن مصطلح «القوامة» لا يرد في القرآن، ولكنه ارتبط بكلمة «قوامون» التي وردت في الآية ٣٤ من سورة «النساء» كما ترد في الآية ١٣٥ من نفس السورة والآية ٨ من سورة «المائدة». يأتي استخدام المصطلح في الحالات الثلاث مؤكدًا على قيمة العدالة.

ولكننا نجد أن الفقهاء الأوائل قد فسروا كلمة «قوامون» في الآية ٣٤ من سورة «النساء» تبعًا للمفاهيم الأبوية المرتبطة بالعلاقات بين الجنسين بما كان يمليه السياق الزماني والمكاني الذي كانوا يعيشون فيه. وهكذا فقد صاغ هؤلاء الفقهاء «القوامة» في صورة مبدأ تشريعي قانوني يسوغ تباين الأدوار الزوجية. أما في الوقت الحاضر فإن هذا الإطار القانوني لا يعكس عدالة الإسلام، كما أنه يلحق الضرر بالعلاقات الزوجية والأسرية.

يجب أن تدعم القوانين والممارسات الإسلامية المتعلقة بالأسرة مبدأ المساواة في إطار الزواج.

في صياغتنا لمفاهيم الزواج اليوم ينبغي أن نهتدي بالمصطلحات الأخرى التي يوردها القرآن لتحديد وتفسير العلاقات، مثل قيم المعروف والمودة والرحمة والسكينة والتشاور والتراضي والقسط والإحسان والكرامة. تلك هي الطريقة المثلى للعمل برسالة القرآن والاقتداء بالنبي عليه الصلاة والسلام، ومن ثم ضمان الحياة الكريمة داخل الأسرة.

تضر البنية التراتبية وغياب المساواة في العلاقات الزوجية بالزوج والزوجة والأطفال:

لا يجرى الاعتراف بمساهمات الزوجة.

تساهم الزوجة في إعالة الأسرة بدرجات متفاوتة، سواء عن طريق المساهمات المالية أو بتقديم الرعاية والقيام بالأعمال المنزلية أو كل هذه الأمور مجتمعة. كما أن الزوجة تتفوق على الزوج بمراحل في تقديم الخدمات المنزلية التي ليس لها مقابل مادي. على الرغم من ذلك، لا تحصل الزوجة غالبًا على مكانة مساوية لزوجها، وعادة لا يكون لها سلطة اتخاذ القرار، أو نصيبًا في ممتلكات الأسرة، أو أية حقوق أو امتيازات قانونية مقابل المساهمات التي تقدمها.

قد تتسبب التراتبية التي تتأسس عليها الأدوار الزوجية في العنف المنزلي.

إن القوانين والممارسات التي تسهّل غياب المساواة في الأدوار الزوجية تخلق ثقافة وقيمًا وتوجهات توحي للأزواج أن لهم الحق في ضرب الزوجات أو اغتصابهن أو إيقاع الاعتداءات الجنسية عليهن.

يؤثر غياب المساواة داخل إطار الزواج سلبيًا على الأطفال.

قد يتسبب التوتر الذي يسود العلاقة بين الزوجين نتيجة للظلم الذي يكتنف العلاقة بينهما في الإضرار بالأطفال. وقد يؤدي قصر دور الآباء على كسب المال إلى تقليص دورهم في تربية الأطفال، مما يحرم الآباء والأطفال من بناء علاقة قوية بينهم.

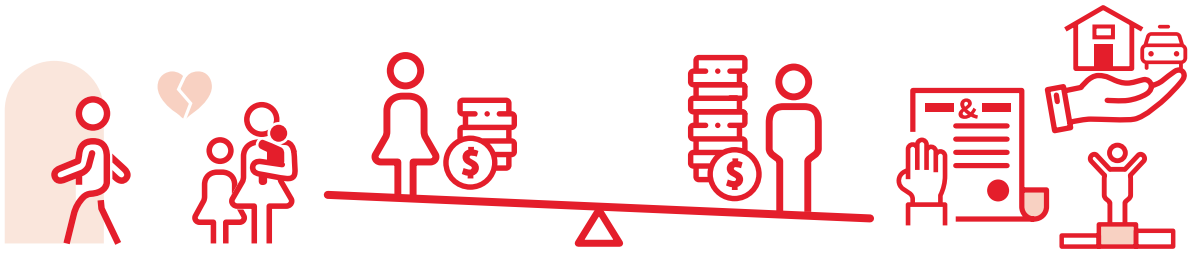

قد تحد فكرة أن الرجل هو المنفق الرئيسي من قدرة المرأة على تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

وقد تتسبب هذه الأفكار في حصول النساء العاملات، سواء منهن المتزوجات أو غير المتزوجات، على أجور أقل من زملائهن الرجال الذين يؤدون العمل ذاته، كما قد تحد من فرص العمل المتاحة أمام النساء، سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي.

يؤدي الإطار القانوني الذي يمنح الرجال السلطة على النساء إلى تفاقم التمييز ضد النساء في أوقات الأزمات

تمنح القوانين غير المساواتية الرجال فرصًا أكبر من فرص النساء والأطفال في الحصول على الموارد التي تكون بالضرورة محدودة في أوقات الأزمات (مثل الطعام والرعاية الصحية وخدمات الدعم والتمويل).

تحد من قدرة النساء على إبرام المعاملات القانونية والمالية أو إدارة ممتلكاتهن.

لا يكون بمقدور النساء في بعض الأحيان التوقيع على العقود أو إجراء المعاملات البنكية أو إدارة ممتلكاتهن بأنفسهن بسبب وجود القوانين التي لا تساوي بينهن وبين الرجال، أو بسبب تبعيتهن لأزواجهن، أو نتيجة لترتيبات مسبقة مع أسرة الزوجين، أو جراء عدم إدراك النساء لحقوقهن، على الرغم من أن كل هذه الأمور هي حقوق أصيلة للنساء في كل من الفقه التقليدي وقوانين الأسرة المعاصرة.

جنوح الرجال نحو تأخير الزواج أو مقاطعته مقاطعة تامة بسبب التوقعات المادية غير الواقعية.

تتضمن تلك التوقعات غير الواقعية أمورًا مثل المهور المرتفعة والتي تعد جزءًا من عقد الزواج، وكذلك المبالغة في الإنفاق على الأسرة بعد الزواج. كما تساهم ظروف ارتفاع معدلات البطالة وتضاؤل فرص العمل المناسبة السائدة في عدة أنحاء من العالم في تعميق هذه المشكلة.

عندما تقع الزوجة تحت سلطة زوجها التامة، فقد لا تستطيع ترك المنزل أو التحرك بحرية.

قد لا تتمكن الزوجة من الدراسة أو العمل أو ترك المنزل أو استخراج وثائق السفر دون الحصول على إذن من الزوج.

يعد إلزام الزوج بأن يكون المنفق الأوحد أمرًا غير واقعي وغير عادل للأسرة بأكملها.

بحسب المفهوم التشريعي للقوامة، يتوقع المجتمع من الرجل أن يكون المنفق والحامي الأوحد للأسرة، مما يجعل الرجال مجبرين على القيام بهذا الدور. ولكن البنى الاقتصادية المعاصرة تحتم إدخال قدر أكبر من المرونة على الأدوار والأعباء داخل الأسرة، بناءً على تحديد الطرف القادر على الاضطلاع بدور معين خلال مرحلة معينة في رحلة الزواج. وقد يتسبب تصورنا أن الزوج قادر على الاضطلاع بكافة الأعباء الأسرية وأنه سيقوم بهذا الدور في معاناة الأزواج من مشاعر القلق أو الإخفاق أو في خلق التوتر في العلاقة بين الزوجين أو داخل الأسرة بشكل عام، كما قد يؤدي في بعض الحالات إلى ممارسة العنف المنزلي.

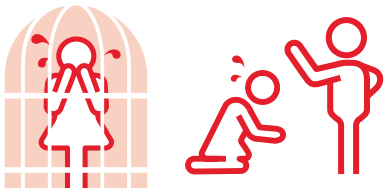

بعض الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان الخاصة بالمساواة بين الزوجين:

- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مادة ١٦(١):** «للرجل والمرأة... حق التزوج.... وهما متساويان في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله.»
- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ١٦(١):** «تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة... (ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه.... (ز) نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة والمهنة ونوع العمل، (ح) نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة المتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها، سواء بلا مقابل أو مقابل عوض.»
- **اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) التعليقات العامة، رقم ١٩، الفقرة ٨:** «أثناء الزواج، ينبغي أن يتساوى الزوجان كلاهما في الحقوق والمسؤوليات داخل الأسرة. وتمتد هذه المساواة إلى جميع المسائل النابعة من هذا الرباط، مثل اختيار المسكن، وإدارة شؤون البيت، وتعليم الأولاد، وإدارة الأموال...»
- **اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) التعليقات العامة، رقم ٢٨، الفقرة ٢٥:** «وتنطوي المساواة خلال الزواج على أن يشترك الزوج والزوجة في المسؤولية والسلطة على قدم المساواة في إطار الأسرة.»

تغيير القوانين ممكن

يجب أن تكون المساواة بين الزوجين منبنية داخل القوانين والسياسات والممارسات بصورة متسقة مع جوانب الواقع المعاصر. يمكن أن يحدث ذلك، بل إنه قد حدث بالفعل، بما يتوافق وتعاليم القرآن الكريم، والوقائع التاريخية، والأمثلة التي ضربها النبي عليه الصلاة والسلام، فيما يتعلق بالتعامل مع أفراد الأسرة على أساس الثقة والاحترام والتعاطف والرعاية:

١ لا يميز القرآن بين الآباء والأمهات فيما يتعلق بتربية الأطفال.

لا يرد مصطلح «القوامة»- ومفهوم القوامة كما يترجمه الفقه والقوانين المعاصرة- في القرآن. ارتبط المصطلح بكلمة «قوامون» التي ترد في الآية ٣٤ من سورة «النساء» حيث فسره الفقهاء بصورة تكرس لسلطة الرجال وللعلاقات التراتبية بين الجنسين. ولكن هذا التفسير لم يكن التفسير الأوحد الممكن للكلمة كما وردت في آيتين أخرتين: الآية ١٣٥ من سورة «النساء»، والآية ٨ من سورة «المائدة»، حيث تشير كلمتا «قوامون» و«قوامين» إلى إلزام المؤمنين كافة بإقامة العدل والقسط في المجالين الخاص والعام. وعلى غرار ذلك، كان من الممكن وقتها- كما هو ممكن الآن- تفسير كلمة «قوامون» في الآية ٣٤ من سورة «النساء» بحيث تعني الحرص على إقامة العدل داخل الأسرة.

٢ يؤكد القرآن مرارًا على المساواة في العلاقات الإنسانية:

- تؤكد الآية ١ من سورة «النساء» أن الله خلق نفسًا واحدة وزوجها وأنه خلق من هذين الشريكين المتساويين أعدادًا كبيرة من الناس. ثم تربط الآية تقوى الله بهذه المساواة في الخلق والشراكة.
- يستتبع مفهوم التوحيد (أي وحدانية الله) فكرة العلاقة المباشرة بين الله وكل فرد من البشر، وأنه ما من مكانة أعلى لأي فرد على الآخر.
- البشر خلفاء الله في الأرض (سورة «البقرة»، الآية ٣٠)، وكافة البشر مسؤولون عن إدارة الحياة على الأرض وإقامة العدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (سورة «التوبة»، الآية ٧١).
- تبعًا للمبدأ ذاته، يتعين على البشر كافة أن يتحلوا بالعدل والخير وأن يعملوا الأعمال الصالحة في المجالين الخاص والعام، وأن الجميع سوف يثابون على تلك الأعمال (سورة «النحل»، الآية ٩٠؛ سورة «آل عمران»، الآية ١٩٥؛ سورة «النساء»، الآية ١٢٤؛ سورة «النحل»، الآية ٩٧؛ سورة «الأحزاب»، الآية ٣٥).

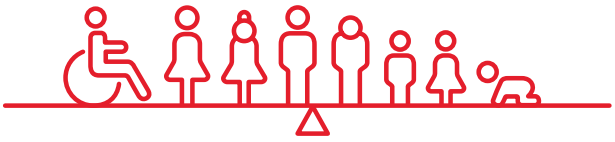

التشاور والتراضي
القسط
الإحسان
الكرامة

٣ يقدم لنا القرآن مجموعة من القيم ترشدنا في العلاقات بين البشر.

يجب أن ننظر لفكرة الحماية داخل إطار الزواج على أنها تبادل للرعاية بين شخصين متساويين، وليس على أنها سلطة وتسلط وطاعة لطرف على الطرف الآخر. يتحدث القرآن عن الزواج بوصفه اتحاد حميم ملفوف بالسكينة في سورة «البقرة»، الآية ١٨٧ («هُنَّ لِباسٌ لَكمْ وأَنْتُم لِباسٌ لَهُن»)، وسورة «الروم»، الآية ٢١ («خَلَقَ لكُم مِن أَنفُسِكُمْ أَزواجاً لِتَسْكُنوا إِليها وجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَة»). وفي سورة «النساء»، الآية ٢١ يشار إلى الزواج بعبارة «مِيثاقًا غَلِيظًا»، أي أنه مرتبط بالثقة. كما ترد كلمة «بالمعروف» (أي الخير المتعارف عليه بين الناس) في القرآن عشرين مرة فيما يتعلق بالزواج وما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين الرجال والنساء. إلى جانب ذلك، هناك قيم أخرى مثل التشاور والتراضي والقسط والإحسان والكرامة.

٤ توضح القصص الواردة في القرآن والسنة أن سلوك النبي عليه الصلاة والسلام في إطار الزواج كان مبنيًا على التواصل والتشاور والثقة المتبادلة والرعاية وليس التسلط والطاعة.

توضح القصص الواردة في القرآن والسنة أن سلوك النبي عليه الصلاة والسلام في إطار الزواج كان مبنيًا على التواصل والتشاور والثقة المتبادلة والرعاية وليس التسلط والطاعة. فقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يتعامل مع زوجاته بالرفق والقرب، وأنه كان يرعى أفراد الأسرة ويحنو عليهم، وكان يشارك في أعمال المنزل، ويحترم آراء زوجاته ومشوراتهن. وقد ورد عن زوجته عائشة رضي الله عنها أن النبي عليه الصلاة والسلام كان « يَخْصِفُ النَّعْلَ، وَيَرْقَعُ الثَّوْبَ، وَيَخِيطُ». (صحيح الألباني).

أين حدثت الإصلاحات؟

اتخذت عدة دول إجراءات على طريق تغيير القوانين والسياسات لضمان تحقيق المساواة بين الزوجين:

الجزائر: يحث قانون الأسرة كلا الزوجين على التعايش في وفاق واحترام متبادل ورحمة، وأن يتشاركا في الحفاظ على مصالح الأسرة وحماية أطفالهما وتقديم التعليم الجيد لهم، وأن يتفقا سويًا في إدارة شؤون الأسرة، بما فيها تنظيم النسل.

تركيا: ينص الدستور والقانون المدني على أن الأسرة تتأسس على المساواة بين الزوجين.

المغرب: يعتبر قانون الأسرة (المدونة) الزواج علاقة شراكة بين طرفين متساويين. ويحدد القانون «الحقوق والواجبات المتبادلة» بين الزوجين والتي تتضمن:

(أ) المعاشرة وتبادل الاحترام والمودة والرحمة والحفاظ على مصلحة الأسرة،

(ب) أن يضطلع كلا الزوجين بمسؤولية إدارة شؤون المنزل وحمايته وكذلك تعليم الأبناء ذكورًا وإناثًا،

(ج) التشاور في القرارات المتعلقة بإدارة شؤون الأسرة.

كيف نضمن تحقيق المساواة والعدل؟

يجب أن يُبنى الزواج على القيم القرآنية مثل القسط والعدل والإنصاف والمودة والرحمة والسكينة والكرامة والتشاور والتراضي والإحسان والمعروف.

يستلهم القرآن هذه القيم في عدة آيات، كما أنه يؤكد على المساواة بين البشر كافة بغض النظر عن الجنس والعرق، عند خلقهم وفي حياتهم على الأرض وفي الحياة الأخرى، ويحث البشر كافة على السعي لإرضاء الله والعمل الصالح.

وقد مارس النبي صلى الله عليه وسلم هذه القيم داخل أسرته، كما أنها قيم معترف بها دوليًا في إطار معايير حقوق الإنسان الدولية.

هذه هي القيم التي ينبغي أن تصيغ العلاقات الزوجية، وليس الأفكار التراتبية التي يسبغها البشر على مفهوم «القوامة».

علينا تعزيز الحياة الأسرية الكريمة في مجتمعاتنا عن طريق تحقيق المساواة داخل إطار الزواج

قوانين الدول

يجب أن تنعكس المواد المتعلقة بالمساواة وعدم التفرقة الواردة في دساتير الدول على كافة جوانب الزواج والحياة الأسرية، بما فيها قوانين الأسرة الإسلامية.

تعاليم الإسلام

يؤكد القرآن على القسط والعدل والإنصاف والمودة والرحمة والإحسان والكرامة في العلاقات الإنسانية.

ينبغي أن يكون الزواج شراكة بين طرفين متساويين.

الواقع المعيش

يجب أن تعكس القوانين المتعلقة بالزواج والحياة الأسرية حقيقة أن الزوجات يشاركن مشاركة فعالة في الإنفاق على أسرهن وحمايتها.

المبادئ العالمية لحقوق الإنسان

يجب أن تكون لكلا الزوجين حقوقًا متساوية عند الشروع في الزواج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله.

صادر عن «مساواة» عام ٢٠٢١

musawah
نحو تحقيق المساواة في الأسرة

هذا الملخص للسياسات جزء من سلسلة من الملخصات التي تتناول قضايا هامة في قوانين الأسرة المسلمة وهي متاحة على موقع مساواة: www.musawah.orgللحصول على معلومات عامة تخص زواج الأطفال، ومعرفة المراجع التي تحتوي على هذه المعلومات، يمكن زيارة صفحة الملخصات على موقع «مساواة».

أُصدرت هذه الوثيقة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإقليمي للمرأة للدول العربية، وفي إطار برنامج «رجال ونساء من أجل المساواة بين الجنسين» الذي تموله الوكالة السويدية للتنمية الدولية. الرؤى المطروحة تعبر عن وجهة نظر «مساواة» ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر أي من المولين.

يسمح بنسخ أي جزء من هذا الإصدار أو إعادة نشره أو اقتباسه أو تخزينه على نظم الأرشفة أو نقله في أي شكل أو بأي وسيلة بغرض تلبية احتياجات محلية شريطة غياب أية نية في جني الأرباح المادية، وأن يشار إلى «مساواة» في أية إصدارات تنسخ العمل أو تعيد نشره أو تقتبسه أو تترجمه بوصفها مصدر المادة المستخدمة. ويجب إرسال نسخة من أي عمل يعيد طبع هذا النص أو يقتبسه أو يترجمه إلى «مساواة» على عنوانها الموجود على الموقع www.musawah.org/

www.musawah.org | musawah@musawah.org | FB/IG: musawahmovement | TWITTER: @musawah